الجيش السوري يسيطر على كامل الطريق الدولي حلب دمشق

«الخارجية» الروسية: نجري اتصالات مع الولايات المتحدة بشأن إدلب

جنود من الجيش السوري

عسكريون أتراك في سوريا

عواصم – «وكالات» : أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أن روسيا والولايات المتحدة تتواصلان بشأن الوضع في إدلب السورية على خلفية توتر الأوضاع هناك.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية، أمس الثلاثاء، عن ريابكوف القول: «نعم، توجد (اتصالات)».

أستطيع أن أقول بكل ثقة إنه «تم حل عدد من المواقف المحددة التي نشأت على الأرض بشكل مُرض إلى حد كبير بسبب الاستخدام الفعال للاتصالات بين العسكريين على مختلف المستويات، ونأمل أن يستمر هذه الاتصالات».

وقال ريابكوف ردا على سؤال عما إذا كان يتم بحث مسألة التوترات الأخيرة في إدلب خلال تلك الاتصالات: «نعم، يتم بحث كل الموضوعات».

يأتي التصريح غداة إعلان تركيا مقتل 5 من جنودها وإصابة 5 آخرين في هجوم شنته قوات النظام السوري في إدلب.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية أنها ردت بسرعة على الهجوم وفقا لقواعد الاشتباك وحق الدفاع المشروع عن النفس، وأوضحت أنها قصفت 115 هدفا للنظام السوري وحيدت 101 من عسكريه.

من جهته قال الكرملين، أمس الثلاثاء، إنه «يجب وقف كل الهجمات على القوات السورية والروسية في محافظة إدلب والالتزام بالاتفاقات التي أبرمتها روسيا مع تركيا بشأن الصراع في سوريا».

تأتي تصريحات الكرملين بعد سيطرة القوات الحكومية السورية على طريق سريع في شمال غرب البلاد للمرة الأولى منذ 2012 وتلقي الضوء على تصاعد التوتر بين روسيا وتركيا بشأن سوريا.

وأجرت تركيا وروسيا محادثات هذا الأسبوع في أنقرة بهدف تهدئة مواجهات بين أنقرة ودمشق أودت بحياة 13 جندياً تركيا في محافظة إدلب في أسبوع.

وأبرمت روسيا، الحليفة المقربة من الحكومة السورية، اتفاقا مع تركيا في 2018 لفرض منطقة منزوعة السلاح في إدلب واتفاقا آخر في أكتوبر من العام الماضي لإخراج مقاتلي وحدات حماية الشعب السورية الكردية من المناطق القريبة من الحدود التركية.

لكن علاقات موسكو مع تركيا خضعت لضغوط مع تقدم القوات السورية المدعومة من روسيا في هجوم بالمنطقة أدى إلى نزوح العديد من المدنيين وأجج مخاوف تركيا من موجات أخرى من اللاجئين.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف، للصحفيين: «في الوقت الراهن، نعتبر أن أهم شيء هو تنفيذ الاتفاقات (بين روسيا وتركيا)... وبالطبع قمع أي نشاط إرهابي موجه ضد منشآت القوات المسلحة السورية والجيش الروسي».

وأضاف «نعتبر مثل هذه الطلعات الجوية من إدلب غير مقبولة».

وقالت روسيا الأسبوع الماضي إن «عدداً من أفراد قواتها قتلوا في هجمات متشددين في إدلب وإن مثل هذه الهجمات انطلقت من قطاع تسيطر عليه تركيا بالمنطقة».

وقال بيسكوف إنه «ليس هناك خطط في الوقت الراهن لإجراء محادثات مباشرة بين الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس رجب طيب أردوغان بشأن سوريا» لكنه قال مرارا إن «مثل هذا الاجتماع يمكن ترتيبه على عجل إذا تطلب الأمر».

من جهة أخرى قال مصدر دبلوماسي تركي، أمس الثلاثاء، إن «فريقا روسيا زار أنقرة لبحث هجوم القوات الحكومية السورية على منطقة إدلب بشمال غرب البلاد غادر تركيا دون اتفاق فيما يبدو على سبل وقف اشتباكات أودت بحياة 13 جندياً تركيا خلال أسبوع.

كان الروس قد وصلوا إلى أنقرة، يوم السبت، بعد أيام من هجوم شنته القوات السورية في إدلب وأسفر عن مقتل 8 جنود أتراك.

وقصفت تركيا أهدافا سورية فيما بعد في أحد أخطر الاشتباكات بين الجانبين منذ اندلاع الحرب السورية قبل قرابة 9 سنوات.

وبينما كان المسؤولون الأتراك والروس يواصلون محادثاتهم، الإثنين، وقع هجوم ثان على القوات التركية في منطقة نفتشار في إدلب مما أسفر عن مقتل 5 جنود أتراك بعد أن أرسلت أنقرة آلاف الجنود للتصدي للهجوم السوري.

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن «المسؤولين الروس أجروا محادثات في وزارة الخارجية التركية يوم السبت واتفقوا على الاجتماع مع الأتراك مرة أخرى الإثنين بعد الإخفاق في التوصل لاتفاق».

وأجرى الروس محادثات أيضاً مع مستشار للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وقالت الرئاسة التركية في بيان عقب الاجتماع إن «أنقرة أبلغت الوفد الروسي الزائر بضرورة وقف الهجمات على المواقع التركية شمال غرب سوريا فوراً وبأن مثل هذه الهجمات لن تمر دون رد».

ودفع التقدم السريع للقوات الحكومية السورية في إدلب، آخر معقل كبير لمقاتلي المعارضة، قرابة 700 ألف شخص إلى النزوح عن بيوتهم والاتجاه صوب الحدود التركية المغلقة.

ونقول تركيا التي تستضيف بالفعل 3.6 مليون لاجئ سوري إنه «لا يمكنها استيعاب المزيد».

وتساند أنقرة مقاتلي المعارضة الساعين للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، في حين تدعم موسكو وطهران الأسد.

وقالت تركيا إنها «مستعدة لشن عمل عسكري لوقف تقدم القوات السورية».

ونقول موسكو ودمشق إنهما «تحاربان الإرهابيين في إدلب التي يسيطر مقاتلون إرهابيون على أجزاء كبيرة منها».

وترأس أردوغان اجتماعاً أمنياً مع قادة الدفاع، الإثنين، لبحث الخطوات التي قد تتخذها تركيا أمام الهجمات على قواتها وقالت الرئاسة إن «أنقرة أعادت تأكيد عزمها على وقف الاشتباكات وأي موجات جديدة من المهاجرين في إدلب».

من جانبها جددت الحكومة السورية، أمس الثلاثاء، رفضها وجود قوات تركية داخل الأراضي السورية، واصفة هذه الوجود بـ «العدوان السافر».

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن مصدر في وزارة الخارجية السورية قوله: «تؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا الرفض القاطع لأي تواجد تركي على الأراضي السورية الذي يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي واعتداء صارخا على السيادة السورية ويتناقض مع بيانات آستانا وتفاهمات سوتشي بخصوص منطقة خفض التصعيد في إدلب الأمر الذي يؤكد إصرار نظام أردوغان على عدم احترام أي تعهدات، ومواصلة التصرف كنظام خارج عن القانون».

وأكد المصدر أن «النظام التركي يستمر في عدوانه على سيادة وحرمة أراضي الجمهورية العربية السورية وذلك من خلال نشر المزيد من قواته في إدلب وريفها وريف حلب واستهداف المناطق المأهولة بالسكان وبعض النقاط العسكرية وذلك في محاولة لإنقاذ أدواته من المجموعات الإرهابية المندحرة أمام تقدم الجيش العربي السوري».

وأشار المصدر إلى أنه «في الوقت الذي تهيب فيه سوريا بالمجتمع الدولي اتخاذ المواقف الواجبة لتجم السلوك العدواني للنظام التركي ودعمه اللامحدود للإرهاب في سوريا وليبيا، فإنها تؤكد مجددا أن هذه الاعتداءات لن تنجح في إعادة إحياء التنظيمات الإرهابية وستستمر قوات الجيش العربي السوري في مطاردة فلول هذه التنظيمات حتى القضاء عليها بشكل كامل واستعادة السيطرة على الأراضي السورية كافة».

من ناحية أخرى سيطرت قوات النظام السوري، الثلاثاء، على كامل الطريق الدولي حلب دمشق بعد أسابيع من هجوم عسكري واسع بدعم روسي في شمال غرب سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتشكل استعادة الطريق الدولي، الذي يعبر مدنا عدة من حلب شمالاً مروراً بدمشق وصولاً إلى الحدود الأردنية جنوباً، هدفاً رئيسياً لدمشق منذ فقدت السيطرة على أجزاء منه مع بدء توسع الفصائل المعارضة في العام 2012.

وفي ديسمبر بدأت قوات النظام بدعم روسي هجوماً واسعاً في مناطق في إدلب وجوارها تسيطر عليها هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) وفصائل معارضة أخرى أقل نفوذاً، وتؤوي 3 ملايين شخص.

وركزت قوات النظام هجومها بداية على ريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي ثم ريف حلب الجنوبي الغربي المجاور، حيث يمر الطريق الدولي «إم 5».

وبعد أسابيع من القصف والمعارك العنيفة على الأرض، سيطرت قوات النظام الأسبوع الماضي على الجزء من الطريق الذي يمر من محافظة إدلب ثم ركزت عملياتها على ريف حلب الجنوبي الغربي.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن: «سيطرت قوات النظام الثلاثاء على منطقة الراشدين الرابعة عند أطراف مدينة حلب الغربية، لتستكمل بذلك سيطرتها على كامل الطريق الدولي للمرة الأولى منذ العام 2012».

وفقدت دمشق السيطرة على أجزاء واسعة من هذا الشريان الحيوي منذ بدء توسع الفصائل المعارضة في البلاد في العام 2012، إلا أنها على مر السنوات الماضية، وبفضل الدعم الروسي أساساً، بدأت تستعيد أجزاء منه تدريجياً في جنوب ووسط البلاد وقرب العاصمة دمشق.

ولم يبق أمامها مؤخراً سوى الجزء الذي يمر من جنوب إدلب وصولاً إلى مدينة حلب من الجهة الغربية.

ومحافظة إدلب والأجزاء المحاذية لها مشمولة باتفاق روسي تركي يعود إلى العام 2018 نص على فتح طريقين دوليين يمران في المنطقة، بينهما طريق حلب دمشق، وعلى إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل بين مواقع سيطرة قوات النظام والفصائل، إلا أن هيئة تحرير الشام لم تنسحب من المنطقة المحددة فيما استأنفت دمشق هجماتها على مراحل.

وتزامنت العملية العسكرية الأخيرة لقوات النظام مع توتر بين أنقرة ودمشق تخلله مواجهات بين الطرفين أسفرت عن سقوط قتلى.

الجزائر: السجن 15 عاماً لسعيد بوتفليقة

سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة

الجزائر – «وكالات» : قضت محكمة عسكرية جزائرية مساء الإثنين بالسجن 15 عاماً في الاستئناف، على سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، واثنين من المسؤولين الأمنيين السابقين بتهمة التآمر على الجيش، والدولة.

وقال المحامي بوجمعة غشير وكيل المتهمة الرابعة في القضية، الأمينة العامة لحزب العمال لويزا حنون: «حكم على سعيد بوتفليقة، والجنرال بشير طرطاق، والجنرال محمد مدين بالسجن 15 عاماً، تأكيدا للحكم الأول».

وأوضح غشير، أن حنون التي حُكم عليها بالسجن 15 عاماً أمام محكمة البداية، خفف حكمها إلى 3 أعوام و«ستخرج» من سجنها.

تونس: وزير السياحة ينتقد دعوة نائب فرنسي يهودي لمقاطعة بلاده

تونس – «وكالات» : طالب وزير السياحة التونسي روني الطرابلسي الاثنين نائبا فرنسيا من أتباع الديانة اليهودية بالاعتذار بعد دعوته السياح الفرنسيين إلى مقاطعة تونس، بسبب موقفها من النزاع في الشرق الأوسط.

وكان النائب الفرنسي من أصول تونسية، مايير حبيب دعا، في تغريدة ، إلى مقاطعة تونس بسبب مواقفها الرسمية من إسرائيل، بعد طلب الرئيس التونسي قيس سعيد التحقيق في مشاركة لاعب يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والفرنسية، في دورة رياضية بتونس.

وكتب حبيب «بينما وقعت مصر، والأردن اتفاقات سلام مع اسرائيل وتتجه دول إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن تونس التي كانت في الماضي مثالا للتعايش، تسلك طريقا للكره المرضي، وهي بذلك تسير على خطى إيران».

ويعرف الرئيس سعيد بمواقفه الحماسية المناصرة للفلسطين، واعتبر في حملته الانتخابية التطبيع مع إسرائيل «خيانة عظمى».

وقال وزير السياحة التونسي، اليهودي الديانة: «أشعر بالدهشة مما تقدم به النائب الفرنسي، بأي حق يطالب بالمقاطعة، نعرف أن هذا النائب كان من المقاومين للدعوات إلى المقاطعة ونحن لسنا سعداء بما صرح به».

اشتباك بين قوات الأمن ومحتجين بوسط لبنان

الصليب الأحمر: 18 مصاباً في المستشفيات جراء مواجهات بيروت

الأمن اللبناني يطلق خراطيم المياه على المتظاهرين

بيروت – «وكالات» : أطلقت قوات الأمن اللبنانية الغاز المسيل للدموع ومدفع مياه باتجاه محتجين يرشقونها بالحجارة، لمنع النواب ومسؤولي الحكومة من الوصول إلى البرلمان اليوم الثلاثاء لإجراء تصويت على منح الثقة للحكومة الجديدة بزعامة رئيس الوزراء حسان دياب.

وانتشر الغاز المسيل للدموع في وسط بيروت حيث أطلقت قوات الأمن طرقاً مؤدية إلى مبنى البرلمان في المنطقة شديدة التحصين، وألقى المحتجون الحجارة عبر حاجز اسمنتي صوب مواقع قوات الأمن على أحد الطرق بالمنطقة.

وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام، أن تدافعاً حصل بين المحتجين وعناصر من الجيش الذين يمنعونهم من محاولة إقفال الطريق في منطقة زقاق البلاط، وأطلق المحتجون هتافات تطالب بعدم منح الثقة للحكومة.

كما شهد محيط جريدة النهار حالة فوضى، إذ عمد بعض المحتجين إلى رشق أبواب فندق لوغري بالحجارة، واستطاع بعضهم إزالة أحد السواتر الاسمنتية، وباشرت القوى الأمنية برش المياه، فيما تجمع عدد من المحتجين على الطريق البحرية المؤدية إلى مجلس النواب في محاولة لقطع الطريق.

وبدوره، أكد الجيش في تغريدة عبر موقعه على تويتر، أن «أعمال الشغب والتعدي على الأملاك العامة والخاصة، يشوه المطالب ولا يحققها ولا يندرج في خانة التعبير عن الرأي». وطالبت المتظاهرين بالحفاظ على سلمية التظاهر وعدم القيام بأعمال شغب والابتعاد عن السياج والجدار الإسمنتي حفاظاً على سلامتهم.

من جهة أخرى أفاد الصليب الأحمر اللبناني بأنه جرى نقل 18 مصاباً للمستشفيات جراء المواجهات الدائرة وسط بيروت منذ صباح أمس الثلاثاء.

وذكر الصليب الأحمر، عبر حسابه على موقع تويتر، أن ثماني فرق من الجمعية تعمل على نقل الجرحى وإسعاف المصابين.

وكتب: «تم حتى الساعة نقل 18 جريحاً إلى المستشفيات، وتم إسعاف 140 مصاباً».

وتدور مواجهات منذ صباح أمس في محيط مجلس النواب اللبناني بين متظاهرين وقوات الأمن، وذلك قبل بدء المجلس في مناقشة البيان الوزاري الذي أعدته حكومة رئيس الوزراء حسان دياب، والتصويت على منحها الثقة.

من جهة أخرى قال مصدر حكومي أمس الثلاثاء، إن رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري يرى أن البلاد بحاجة إلى مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، لصياغة خطة إنقاذ اقتصادي وأن الت في سداد سندات دولية تستحق في مارس المقبل ينبغي أن يستند لمشورة الصندوق.

ونقل المصدر عن شخصيات زارت بري، إنه يرى أيضاً أن لبنان لا يستطيع أن يسلم أمره لصندوق النقد، نظراً لعجزه عن تحمل شروطه، وهو ما أكده المصدر الحكومي الذي تحدث مشترطاً عدم نشر اسمه.

من ناحية أخرى بدأت جلسة نيابية مخصصة لمناقشة البيان الوزاري في لبنان وإعطاء الثقة للحكومة أمس الثلاثاء، وسط احتجاجات شعبية ومواجهات بين المحتجين على حكومة حسان دياب وبين القوى الأمنية.

وحضر إلى المجلس النيابي رئيسه نبيه بري وعدد من النواب كما حضر رئيس الحكومة حسان دياب وعدد من الوزراء.